**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المؤشر** | 1. مدى تعزيز المشاركة في صون التراث الثقافي غير المادي بين الأطراف المعنية | |
| **عوامل التقييم الشامل** | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس ثلاثة عوامل على الصعيد القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد التقرير عنها: | |
| 21-1 مشاركة الجماعات والمجموعات والأفراد، على أساس شامل وعلى أوسع نطاق ممكن، في صون التراث الثقافي غير المادي بشكل عام وعناصر محدّدة من التراث الثقافي غير المادي، سواء كانت مدرجة أم لا. | المادة 15  التوجيه التنفيذي 1، والتوجيه التنفيذي 2، والتوجيه التنفيذي 7، والتوجيه التنفيذي 79، والتوجيه التنفيذي 101 (ب)، والتوجيه التنفيذي 171 (أ)  المبدأ الأخلاقي1، والمبدأ الأخلاقي 2، والمبدأ الأخلاقي 9 |
| 21-2 مشاركة المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في صون التراث الثقافي غير المادي بشكل عام وعناصر محدّدة من التراث الثقافي غير المادي، سواء كانت مدرجة أم لا. | التوجيه التنفيذي 90، والتوجيه التنفيذي 108، والتوجيه التنفيذي 157 (هـ)، والتوجيه التنفيذي 158 (ب)، والتوجيه التنفيذي 162 (د)، والتوجيه التنفيذي 163 (ب) |
| 21-3 مشاركة كيانات القطاع الخاص في صون التراث الثقافي غير المادي وعناصر محدّدة من التراث الثقافي غير المادي، سواء كانت مدرجة أم لا، مع احترام المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي. | التوجيه التنفيذي 187 |
| **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى** | **أهداف التنمية المستدامة:** يدعم المؤشر الحالي، من خلال دعوة مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة إلى المشاركة الواسعة في صون التراث الثقافي غير المادي، الغاية 16-7 من أهداف التنمية المستدامة "ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات"، والغاية 17-17 من أهداف التنمية المستدامة "تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني...". كما أنه يستجيب للغاية 11-4 من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بحماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.  العلاقة بالمؤشرات الأخرى: **نظرًا للاهتمام بالمشاركة الواسعة والشاملة للجماعات والمجموعات والأفراد في صون التراث الثقافي غير المادي، يكمل المؤشر الحالي العديد من المؤشرات المعنية بتدابير صون محددة: المؤشر 4 (التعليم)، المؤشر 8 (الحصر)، المؤشر 11 (السياسة الثقافية)، والمؤشر 17 (التوعية). كما يكمل المؤشر 25 روح التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في الصون - بما في ذلك الجماعات، والمجموعات، والأفراد، والمنظمات غير الحكومية، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وكيانات القطاع الخاص.** | |
| **الأسس المنطقية للإجراءات** | تشجع المادة 15 كل دولة على "ضمان أوسع مشاركة ممكنة للجماعات، والمجموعات، وأحيانًا الأفراد" في صون تراثهم الثقافي غير المادي وإدارته. تم إدراج هذا المبدأ العام في جميع التوجيهات التنفيذية والمبادئ الأخلاقية. وهذا لا يعني ببساطة شراكة متبادلة بين الدولة وهذه الجماعات؛ ولكن أصبح للتوجيهات التنفيذية دورًا مهمًا في الصون للمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الأخرى في المجتمع المدني والقطاع الخاص. يعد الإشراك الفعال لهذه المجموعة الواسعة من الجهات الفاعلة ضروري لتحقيق أفضل نتائج للصون، سواء بالنسبة للتراث الثقافي غير المادي عامة أو لعناصر محددة منه. | |
| **المصطلحات الرئيسية** | * الأطراف المعنية * جماعات أو مجموعات أو أحيانًا أفراد * المشاركة أو الإشراك * شامل/ شمولية * عناصر التراث الثقافي غير المادي * مدرج (سواء كان مدرجًا أم لا) * المنظمات غير الحكومية * المجتمع المدني * الجهات الفاعلة * القطاع الخاص * المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي | |

**التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري**

|  |  |
| --- | --- |
| **فوائد الرصد** | **نظرًا لأهمية المادة 15، يمكن للرصد أن يساعد الدولة على تقييم ما إذا كانت جهود الصون الخاصة بها تُبذل بفعالية وبأوسع مشاركة ممكنة للجماعات والمجموعات والأفراد. كما يمكن أن يساعد رصد مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في صون التراث الثقافي غير المادي على تحديد الفرص المتاحة لزيادة فعالية جهود الدولة والجماعة، والطرق الملائمة محليًا للقيام بذلك. وعلى الصعيد العالمي، يمكن للرصد أن يؤدي إلى تبادل أمثلة الممارسات الجيدة وتقدم دروسًا للدول التي لم تشارك بالكامل مجموعة واسعة من الأطراف المعنية بالتراث الثقافي غير المادي في جهود الصون المشتركة.** |
| **مصادر البيانات وجمعها** | قد تكون وزارة الثقافة أو الوكالات المماثلة المسؤولة عن أنشطة الصون على الصعيديين الوطني والمحلي مصدرًا مهمًا للمعلومات، فيما يتعلق بالمشاركة الواسعة لمختلف الأطراف المعنية. إذا كان لدى الدولة هيئة استشارية شاملة أو آلية تنسيق، فقد تضم ممثلين من مختلف القطاعات التي تدخل مشاركتها في الصون في هذا المؤشر. ويمكن لمثل هذه الوزارات والهيئات أو الآليات الاستشارية أن تقدم معلومات مستمرة حول جهود الصون، سواء بالنسبة للتراث الثقافي غير المادي عامة أو لعناصر محددة، كما يمكن أن تكون بمثابة منتدى لمختلف الجهات الفاعلة بهدف تبادل الخبرات وإقامة شراكات فعالة. إذا كانت الدولة تدير خطة تمويل واحدة أو أكثر لدعم أنشطة الصون، ستسلط هذه الآليات الضوء على أمثلة انخراط ومشاركة مجموعة واسعة من الأطراف المعنية.  **مصادر البيانات المحتملة**   * ميزانيات، وخطط عمل، وتقارير أنشطة خاصة بوزارة الثقافة و/أو وكالات تمويل أخرى داعمة لصون التراث الثقافي غير المادي * مواقع إلكترونية ومصادر معلومات أخرى عن جمعيات الجماعات ومنظمات غير حكومية نشطة في صون التراث الثقافي غير المادي * ملفات ترشيح عناصر مقترح إدراجها في قائمة أو سجل على الصعيد القطري، وذلك إذا كانت خطة الصون مطلوبة كجزء من هذه الملفات * ملفات ترشيح عناصر مقترح إدراجها في قائمة الصون العاجل أو القائمة التمثيلية * التقارير الدورية للدولة بشأن عناصر مدرجة في قائمة وطنية أو في أي من قائمتي اليونسكو |